PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**13-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE :	**Health Insurance committee accuses the Minister of Health of twisting the new law**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Asmaa Sorrour**

«لجنة التأمين الصحى» تتهم وزير الصحة بتحريف القانون الجديد

كتبت ـ أسماء سرور:

قال عضو اللجنة المختصة بوضع مسودة قانون التأمين الصحى الشامل، الدكتور طارق الغزالى حرب، إن وزير الصحة، أحمد عماد، قدم للحكومة مشروعا آخر غير الذى أعدته اللجنة، وأنها ستجتمع خلال أيام لبحث موقفها من القانون.

وأكد حرب، فى تصريحات لـ«الشروق»، أمس، أنه فوجئ بمواد فى القانون لم تكن موجودة فى المسودة التى أعدتها اللجنة وسلمتها لوزير الصحة السابق، عادل عدوى، وأن الوزيرالحالى أدخل تغييرات جذرية على القانون، ووضع كلاما متناقضا، معربا عن تعجبه من ذلك.

وشدد حرب، أن تعديلات الوزير تواجه اعتراضات عديدة من النقابات، خاصة وأن مشروع القانون المعدل بحاجة إلى ١٠٠ مليار جنيه سنويا لتنفيذه، وليس هذا العائق الوحيد، إنما نوع الخدمة والهيئات المقدمة لها، لأن ملف الصحة لم يكن من أولويات الدولة طيلة ٤٠ سنة.

وقال إنه شعر بضياع مجهود اللجنة وتكرار ما قامت به حكومة الإخوان فى مارس ٢٠١٣، حينما أخذت القانون وكرمت اللجنة، ثم شكلت فريقا آخر عدله وغير اسمه.

ولفت حرب، إلى وجود قصور فى الخدمة المقدمة فى التأمين الصحى الحالى، وأنه بالرغم من أن نسبة الذين يشملهم القانون ٦٠٪ من المصريين، إلا أن عدد المستفيدين الحقيقيين لا يتجاوز ١٠٪.

من جانبه، كشف الدكتور عبدالحميد أباظة، مساعد وزير الصحة السابق وعضو اللجنة، لـ«الشروق»، عدم دعوة اللجنة إلى أى اجتماعات خلال الأسابيع الماضية، بما فى ذلك الجلسة التى عقدت بين وزير الصحة وممثلى نقابة الأطباء.

وتابع: «عند مناقشة قضية زراعة الأعضاء كان يتم دعوة اللجنة المختصة لاجتماعات مناقشة القانون، لكن لم نجد ذلك فى مشروع قانون التأمين الصحى، ونرفض المزايدة على اللجنة ودورها»، مؤكدا أن القانون الذى أعدته اللجنة لا علاقة له بالخصخصة، وأن الأرامل وأصحاب المعاشات وغير القادرين تم إعفاؤهم منها.

وانتقد الادعاء بأن ما قامت به اللجنة هو استنساخ للقانون الإنجليزى، ووصفه بـ«الكلام الفارغ»، مضيفا أن اللجنة درست ٧ قوانين لدول مختلفة حتى خرجت بقانون يوافق الشعب والظروف المصرية. وعقدت نقابة الأطباء أمس الأول، مؤتمرا صحفيا للإعلان أسباب رفضها لمشروع قانون التأمين الصحى المقدم من وزارة الصحة، وأرسلت مذكرة، بأسباب رفضها إلى كل من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الصحة، وأعضاء مجلس النواب، وضمنت أسباب رفض القانون، احتواءه على عدة مشكلات جوهرية بقانون التأمين الصحى الاجتماعى الشامل، مؤكدة أن القانون الحالى لا يلبى طموحات المصريين لتأمين صحى اجتماعى شامل حقيقى، وأن القانون يشمل بعض الإيجابيات القليلة.